تقرير حول الرّقابة الماليّة على بلديّة تطاوين بعنوان
تصرّف سنة 2021
في إطار برنامج التّنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة

أُحدثت بلديّة تطاوين (فيما يلي البلديّة) بمقتضى الأمر العليّ المؤرّخ في 06 أوت 1920 وتمّ تصنيفها كمنطقة بلديّة سياحيّة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 479 لسنة 2010 المؤرّخ في 15 مارس 2010[1]. وصرّحت الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات بالنّتائج النّهائيّة لانتخابات بلديّة تطاوين بمقتضى

[1] المتعلّق بتنقيح الأمر عدد 822 لسنة 1994 المؤرّخ في 11 أفريل 1994 المتعلّق بضبط قائمة المناطق البلديّة السيّاحيّة.

قرارها عدد 346 لسنة 2018 المؤرّخ في 12جوان 2018 ويتكوّن المجلس البلدي المنتخب من 30 عضوا وتمّ تنصيبه بتاريخ 21 جوان 2018.

وتمسح المنطقة البلديّة 2873 كم^2 يقطنها حوالي 90465 ساكنا ويوجد بها 20479 مسكنا بكثافة سكانيّة تناهز 32 ساكنا بالكم^2 مقابل معدّل وطني في حدود 67 ساكنا بالكم^2. وناهزت نسب الرّبط بشبكات الماء الصالح للشرب والتنوير والتطهير بالمنطقة الحضرية تباعا 98 % و99 % و70 %[2].

وتمّ ضبط التّنظيم الهيكلي للبلديّة بمقتضى القرار البلدي المصادق عليه بتاريخ 04 فيفري 2014. ويشتمل على كتابة عامّة ألحقت بها الإدارة الفرعيّة للعمل الاجتماعي والثّقافي ومصلحة التّنظيم والإعلاميّة وقسم الضّبط المركزي وقسم شؤون المجلس وعلى إدارة الشّؤون الإداريّة العامّة التي تشمل الإدارة الفرعيّة للشّؤون الإداريّة والإدارة الفرعيّة للأعوان والماليّة وعلى الإدارة الفنيّة التي تتبعها الإدارة الفرعيّة للأشغال والإدارة الفرعيّة للتهيئة وعلى إدارة النّظافة والمحيط التي تتكوّن من مصلحة المراقبة الصحيّة والأوبئة ومصلحة المناطق الخضراء والمنابت. وبالاطّلاع على القرار البلدي المصادق عليه بتاريخ 2 أفريل 2021 المتعلّق بضبط قانون الإطار للبلديّة اتّضح على الوجه الخصوص شغور 37 خطّة بالسّلك الإداري المشترك من جملة 79 خطّة مصادق عليها وشغور 12 خطّة من مجموع 20 بالسّلك التّقني المشترك للإدارات العموميّة و79 خطّة من مجموع 202 في سلك العملة وشغور خطّتين من مجموع 3 خطط مصادق عليها في السّلك المشترك للمهندسين المعماريين للإدارة العموميّة.

وبلغ عدد أعوان البلديّة 193 عونا في سنة 2021 وبلغت نسبة الشّغورات بقانون إطار البلدية 43,3%. كما بلغت نسبة التأطير[3] بالبلدية 10,8% في موفّى سنة 2021 مقابل معدّل وطني في حدود 11,8% لسنة 2019[4].

واستغلّت البلدية خلال سنة 2021 منظومات وطنيّة على غرار "مدنيّة" و"أدب" و"إنصاف" و"مكتب الضّبط" و"التصرّف في الموارد الماليّة للبلديّات" ومنظومة "الشراء العمومي على الخطّ" وبعض التّطبيقات التي تمّ اقتناءها من الخواصّ كتطبيقة "تراتيب" وتطبيقة "رخص البناء" في حين ظلّ التصرّف في المخزونات بالمغازة خلال سنة 2021 يتمّ بصفة يدويّة رغم توفّر تطبيقة "مخازن".

وتندرج المهمّة الرّقابيّة لمحكمة المحاسبات في إطار ممارستها لسلطتها الرّقابية بمقتضى قانونها الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 واتّفاقية القرض المبرمة بين الدّولة التّونسيّة والبنك الدّولي للإنشاء والتعمير والخاصّة بتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة. وتتعلّق المهمّة بإجراء رقابة مستنديّة وميدانيّة على حسابات البلديّة لسنة 2021 بهدف التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحّة ومصداقيّة البيانات المسجّلة به ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعيّة تأدية نفقاتها. وقدّمت البلديّة حسابها المالي والوثائق المدعّمة له إلى كتابة المحكمة في الآجال المنصوص عليها بالفصل 53 من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019

[2] حسب المعطيات التي قدّمتها البلديّة في إجابتها على الاستبيان بتاريخ 25 نوفمبر 2022.
[3] نسبة الأعوان من الأصناف الفرعية أ1 وأ2 وأ3 من إجمالي أعوان البلديّة.
[4] التقرير السّنوي الأوّل للهيئة العليا للمالية المحلية لسنة 2019.

والمتعلّق بمحكمة المحاسبات بتاريخ 28 جويلية 2022.

وشملت الأعمال الرّقابيّة فحص الحساب المالي ومستندات الصّرف فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية بتاريخ 11 نوفمبر 2022 وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات". بالإضافة إلى ذلك شملت البلدية زيارات ميدانية خلال شهر ديسمبر 2022 لمختلف مصالحها وللمركز المحاسبي الخاص بها. وأفضت هذه الرّقابة إلى الوقوف على جملة من النقائص والإخلالات تعلّقت بتحصيل الموارد وبإنجاز النفقات خلال سنة 2021.

I. إعداد الميزانيّة وختمها وتقديم الحسابات

وفقا لمقتضيات المنشور المشترك بين وزير الشّؤون المحليّة والبيئة ووزير الماليّة عدد 01 بتاريخ 06 جانفي 2020 يخضع إعداد ميزانيّة البلديّات لأحكام مجلّة الجماعات المحليّة[5] (فيما يلي المجلّة). ولوحظ في هذا الإطار أنّه فيما عدى التّأخير في عرض مشروع ميزانيّة سنة 2021 على أنظار اللّجنة المكلّفة بالشّؤون الماليّة والاقتصاديّة ومتابعة التصرّف المنصوص عليه بالفقرة الثانية من الفصل 169 من المجلّة فإنّ إعداد الميزانيّة وختمها قد تمّ وفق الإجراءات والآجال المنصوص عليها بالفصول 168 و170 و172 و174 و194 و196 من المجلّة.

وخلافا لمقتضيات الفصل 190 من المجلّة الذي أوجب أن تبرز المحاسبة بصورة واضحة وكاملة وصادقة الوضعية الحقيقية لمالية الجماعة المالية تسربت جملة من الأخطاء المادية ببعض فصول الحساب المالي على غرار المبالغ المضمّنة بمجموع تثقيلات الجزء الثاني من العنوان الأوّل وبمجموع التثقيلات عن طريق أذون وقتية بالجزء الثاني من العنوان الأول وبمجموع تثقيلات موارد ميزانية البلدية.

II. الرّقابة على الموارد

أ- هيكلة الموارد

بلغ مجموع مقابيض البلديّة سنة 2021 ما قيمته 12.771.417,177 دينارا منها 6.159.191,486 دينارا مقابيض العنوان الأوّل و6.612.225,691 دينارا مقابيض العنوان الثاني.

وشهدت جملة موارد العنوانين الأول والثّاني لميزانيّة البلديّة ارتفاعا بين سنتي 2020 و2021 بنسبة بلغت على التّوالي 14,35% و27,83%. ويرجع هذا الارتفاع بالعنوان الأوّل أساسا إلى التطّور الذي شهدته المداخيل الجبائيّة الاعتيادية بنسبة 24% وإلى تطوّر الموارد الخاصة للبلدية بنسبة ناهزت 30% بالنّسبة للعنوان الثّاني.

[5] الصّادرة بمقتضى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرّخ في 09 ماي 2018.

1.موارد العنوان الأوّل

بلغت في سنة 2021 موارد العنوان الأوّل لميزانيّة البلديّة 6.159.191,486 دينارا منها 2.473.471,450 دينارا مداخيل جبائيّة اعتياديّة و3.685.720,036 دينارا مداخيل غير جبائيّة اعتياديّة. وتمثّل المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة أهمّ المداخيل المحقّقة بعنوان المداخيل الجبائيّة الاعتياديّة بقيمة 2.053.343,735 دينارا بما يعادل نسبة 83% منها.

وتمثّل المقابيض الاعتيادية للمعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهمّ مكوّن للمعاليم على العقارات والأنشطة بنسبة ناهزت 53% تليها المبالغ المتأتّية من صندوق دعم اللامركزية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بنسبة بلغت على التّوالي 30% و9%.

وفيما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنيّة فقد بلغت المبالغ الواجب استخلاصها 3.155.094,369 دينارا سنة 2021 فيما لم تتجاوز المقابيض المحقّقة 143.572,470 دينارا أي بنسبة استخلاص في حدود 4,55%. وبلغت بقايا الاستخلاص في موفّى نفس السنة 3.011.521,899 دينارا يرجع 96,44% منها إلى سنة 2020 وما قبلها وذلك بعد طرح ما قدره 445.797,495 دينارا من المعاليم المثقّلة بهذا العنوان من الحساب المالي للبلديّة.

كما لم تتجاوز المقابيض المنجزة بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنيّة 183.234,711 دينارا أي ما نسبته 10,97% من المبالغ الواجب استخلاصها التي بلغت قيمتها 1.669.502,859 دينارا في موفّى سنة 2021. وبلغت بذلك بقايا الاستخلاص في موفّى نفس السّنة 1.486.268,148 دينارا يرجع 84,38% منها إلى سنة 2020 وما قبلها.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائيّة الاعتياديّة فهي تتكوّن أساسا من تحويلات الدّعم بعنوان التّسيير بقيمة 2.778.895 دينارا (75,4%) ومن مداخيل ملك الجماعة المحليّة بقيمة 616.800,820 دينارا (16,73%) في حين لم تتعدّ نسبة المداخيل المتأتّية من إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العموميّة فيه 0,51% منها بقيمة 19.007 دينارا. واستأثرت المداخيل المحقّقة من المناب من الدّعم السّنوي بعنوان التّسيير والمناب من الدعم السنوي على التّوالي بنسبة 61,8% و36,4% من جملة المداخيل المعبّأة بعنوان تحويلات الدّعم بعنوان التّسيير لسنة 2021.

وتتوزّع أبرز مداخيل ملك الجماعة المحليّة بين مداخيل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري بقيمة 274.097,707 دينارا (44,43%) ومداخيل المساهمة في إنجاز مآوي جماعية لوسائل النقل بقيمة 136.468,745 دينارا (22,12%) ومداخيل خطايا التّأخير المنجرّة عن إنجاز الصفقات العمومية بقيمة 101.341,544 دينارا (16,43%).

2.موارد العنوان الثاني

بلغت جملة موارد العنوان الثّاني للبلديّة في سنة 2021 ما قدره 6.612.225,691 دينارا، واستأثرت منها الموارد الذاتية المخصصة للتنمية بنسبة 94,8 % بما يعادل 6.270.492,545 دينارا وتوزّعت

بقية الموارد بهذا العنوان بين الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة وموارد الاقتراض والموارد الموظفة بواسطة حسابات أموال المشاركة على التّوالي بنسب بلغت 3,9% و1,17% و0,13 %.

ب- الرّقابة على تحصيل الموارد البلديّة

بلغت التّقديرات العامّة لميزانيّة البلديّة لسنة 2021 ما قدره 13.115.070,691 دينارا توزّعت بين العنوان الأوّل والثاني على التّوالي بما قيمته 6.424.400 دينارا و6.690.670,691 دينارا. وبالنّظر في المقابيض المحقّقة لسنة 2021 لوحظ أنّ نسبة إنجاز التّقديرات بالعنوان الأوّل والعنوان الثاني ناهزت على التوالي 95,9 % و98,8% أي بنسبة إنجاز عامّة في حدود97,37 %.

1- المعاليم على العقارات والأنشطة

تولّت البلديّة إعداد جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنيّة لسنة 2021 في الآجال المنصوص عليها بالفصل الأوّل والفصل 30 من مجلّة الجباية المحليّة بتاريخ 31 ديسمبر 2021. وتضمّن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنيّة وجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنيّة على التّوالي 20480 فصلا و7196 فصلا بقيمة بلغت تباعا 457.660,780 دينارا و333.912,745 دينارا. وتقتضي شموليّة جداول التّحصيل علاوة على حسن إنجاز التّعداد العام للعقارات اعتماد جداول التّحصيل التّكميليّة السّنويّة لتحيين الجداول الأصليّة. إلاّ أنّ البلديّة لا تعتمد هذا الإجراء ويتمّ الاكتفاء بتصاريح المطالبين بالأداء.

ولم تحرص البلدية على تفعيل الآليات المتاحة لها بمقتضى الفصول 21 و22 و27 من مجلة الجباية المحلية قصد تحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية حيث لم تسع إلى طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية بتطاوين وفروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز بالجهة.

وأفادت البلديّة أنّها ستسعى إلى طلب هذه المعطيات لتحيين جداول التّحصيل لدى مختلف الإدارات العمومية المذكورة.

كما لم تعتمد البلديّة إجراءات تتيح التّنسيق بين المصلحة الفنيّة ومصلحة الأداءات والاستخلاص على غرار إحالة كشف في رخص البناء المسندة لتكون منطلقا لإجراء عمليّات معاينة ميدانيّة لمتابعة تقدّم الأشغال ولتحيين جداول التحصيل المعنيّة عند انتهاء الأشغال المتعلّقة بكلّ فصل منها. واقتصر التّنسيق بين المصلحتين المذكورتين في ربط خدمة إسناد رخص البناء للمطالبين بها بدفع المعاليم المستوجبة بعنوان العقارات المبنية والأراضي غير المبنيّة.

وأسندت البلديّة 374 رخصة بناء في سنة 2021 استخلصت بعنوانها معاليما بقيمة 49.660 دينارا و376 رخصة في سنة 2020. وخلافا للفصل 73 من مجلة التهيئة الترابية والتعمير، لم تتولّ البلدية

معاينة أشغال البناء المنتهية خلال سنة 2021، وهو ما لا يساعد على التثبّت من مطابقة الأشغال المنجزة للأمثلة الهندسيّة الملحقة برخص البناء.

وجاء في ردّ البلديّة أنّها ستعمل على القيام بدوريات وعمليات مراقبة لمدى احترام رخص البناء ولو بصورة متقطعة وفي فترات متباعدة.

وتولّت البلديّة خلال سنة 2021 قبول التصاريح بعنوان عقارات مبنيّة وأراضي غير مبنية طبق مقتضيات الفصلين 14 و15 من مجلّة الجباية المحليّة. وتبيّن في هذا الصّدد عدم تفعيل البلديّة لإجراءات المتابعة والمراقبة الميدانيّة قصد التأكّد من مدى دقّة البيانات التي يتمّ ترسيمها بالتّصاريح سالفة الذّكر طبق ما جاء بالفصل 21 من نفس المجلّة. ولا يتيح التصرّف على هذا النّحو إمكانيّة التثبّت من صحّة البيانات المتعلّقة خاصّة بالمساحة والخدمات المنتفع بها والتي يتمّ على أساسها تحديد المعاليم المستوجبة.

ولئن أُحدثت لجنة المراجعة المنصوص عليها بالفصول 23 و24 من مجلة الجباية المحليّة بمقتضى القرار البلدي المؤرّخ في 6 أوت 2018 للنّظر في الاعتراضات على المعلوم على العقارات إلاّ أنّها لم تلتئم خلال سنة 2021 على الرّغم من ورود 60 اعتراضا توزّعت بين 32 اعتراضا على معاليم موظّفة على بعض العقارات المبنية و28 اعتراضا على معاليم موظّفة على بعض الأراضي غير المبنيّة.

وفي خصوص المعلوم على الأراضي غير المبنية ينصّ الفصل 33 من مجلة الجباية المحليّة على توظيف معلوم بنسبة 0,3 % على القيمة التّجاريّة الحقيقيّة للأراضي غير المبنيّة، وفي غياب هذه القيمة التجارية، يتمّ توظيف معلوم بالمتر المربّع تصاعديّا حسب الكثافة العمرانيّة المحدّدة بمثال التّهيئة العمرانيّة. وتبيّن أنّ البلدية تعتمد على المعلوم بالمتر المربّع تصاعديّا حسب كثافة عمرانيّة متوسّطة في جميع المناطق التّابعة لها. وبالاطّلاع على مثال التّهيئة العمرانيّة لدى المصلحة الفنيّة بالبلديّة تبيّن أنّ البعض من هذه المناطق تعتبر ذات كثافة عمرانيّة مرتفعة مثل حي "الرّياض" و "النّزهة" و"التضامن" و"النّور" التي توجد بها على التّوالي 50 و190 و703 و62 فصلا ممّا يستوجب معه تحيين البلديّة للمعلوم الموافق لها.

ولا تمكّن النّسخة المستعملة من منظومة التّصرّف في الموارد الماليّة للبلديّات بكلّ من البلديّة والقباضة الماليّة بتطاوين من استخراج كشف مفصّل في بقايا الاستخلاص بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة. وهو ما حال دون إرفاق الحساب المالي لسنة 2021 بقائمات تفصيليّة في هذه البقايا وذلك خلافا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 81 لسنة 1973 المؤرخ في 31 ديسمبر 1973 المتعلّق بإصدار مجلة المحاسبة العمومية الذي ينصّ على أنّه تطبق تدريجيا أحكام المجلة المتعلقة بتقديم قائمات مفصلة في الإيرادات التي لم يقع استخلاصها في موفّى السنة من طرف المحاسبين.

كما تبيّن بالاطّلاع على وثيقة الإثبات عدد 01 المرفقة بالحساب المالي لسنة 2021 "قائمة مفصّلة في بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2021" أنّ البقايا بعنوان المعلوم على العقارات المبنيّة بقيمة ناهزت

3,011 م.د والمعلوم على الأراضي غير المبنيّة بقيمة 1,486 م.د قد خلت من أي تنصيص على قيام القباضة الماليّة بتطاوين بأيّ عمل قاطع للتّقادم في شأنها.

وتمّ خلال سنة 2021 تثقيل 20480 فصلا كعقارات مبنية و7196 فصلا كأراضي غير مبنية ولم يتولّ محاسب البلديّة إصدار سوى 2899 إعلاما في خصوص العقارات المبنيّة أي بنسبة لم تتجاوز 17% ولم يصدر أي إعلام في شأن فصول الأراضي غير المبنيّة. ولم يتوفّر ما يفيد إنجاز المحاسب البلدي لأعمال التتبّع الجبريّة في جملة الفصول المثقّلة لديه بعنوان العقارات البالغ عددها الجملي 27676 فصلا. وبناء على ما سبق فإنّ حقّ استخلاص الفصول مستوجبة الدّفع بعنوان سنة 2017 وما قبلها قد يكون سقط بالتّقادم بحلول غرّة جانفي 2022 على معنى أحكام الفصل 36 من مجلّة المحاسبة العموميّة.

وضبطت الفصول عدد 61 و62 و63 من مجلّة الجباية المحليّة والأمر عدد 434 لسنة 1997 المؤرّخ في 3 مارس 1997[6] إجراءات استخلاص معلوم الإجازة الموظّف على محلاّت بيع المشروبات وتعريفته السنويّة بما قدره سنويّا 25 دينارا بالنّسبة للمحلاّت من الصّنف الأوّل و150 دينارا للمحلاّت من الصّنف الثاني و300 دينارا للمحلاّت من الصّنف الثالث منها. وتمكّنت البلديّة في سنة 2021 من تحقيق مداخيل في حدود 2.989 دينارا بهذا العنوان. وطبق المعطيات التي تحصّلت عليها المحكمة من مكتب مراقبة الأداءات بتطاوين بلغ عدد المحلاّت الخاضعة لهذا المعلوم خلال نفس السنة 213 محلاّ وهو ما يعني وجوب استخلاص معاليم لا تقلّ عن 5.325 دينارا لهذا المعلوم لفائدة بلديّة تطاوين أي بفارق لا يقلّ عن 2.336 دينارا وهو ما يمثّل نسبة 43% لم يتمّ تعبئتها بميزانيّة البلديّة.

وفي خصوص المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أنجزت البلديّة في سنة 2021 جدولا لمراقبة هذا المعلوم تضمّن 2062 فصلا بقيمة 148.046,945 دينارا. وتبيّن من خلال المعطيات التي تحصّلت عليها المحكمة من مكتب مراقبة الأداءات بتطاوين أنّ عدد المطالبين بالأداء الخاضعين لهذا المعلوم في مرجع النّظر التّرابي للمكتب المذكور يساوي 5958 فصلا في موفى سنة 2020 و6473 فصلا في موفّى سنة 2021 وهو ما يستدعي من البلديّة العمل على تحيين جدول مراقبة هذا المعلوم لديها لضمان تعبئة المداخيل المستوجبة بعنوانه.

وتبيّن أنّ البلديّة لم تعمل على إعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصّبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبالغ المستخلصة بعنوانه. كما لم يتولّ المحاسب البلدي موافاة البلديّة بقائمات تفصيليّة شهريّة لعمليّات التحويل الرّاجعة بالنّظر للبلديّة بعنوان المعلوم المذكور وذلك ما يتعارض مع مقتضيات المذكّرة العامّة عدد 89 المؤرّخة في 16 نوفمبر 1998 الصّادرة عن الإدارة العامّة للمحاسبة العموميّة. وزيادة على ذلك لم تتولّ البلديّة التّنسيق مع القباضة البلدية للحصول على القائمات سالفة الذّكر. ولا يمكّن التصرّف على هذا النّحو البلديّة من تحديد الفصول المطالبة بدفع معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

2- مداخيل اللّزمات

[6] المتعلّق بضبط تعريفة معلوم الإجازة الموظّف على محلاّت بيع المشروبات.

قامت البلديّة بإبرام عقد لزمة استخلاص المعاليم الموظّفة على سوق الانتصاب العام ومعاليم الوقوف الموظّفة على عربات نقل الأشخاص وعربات نقل البضائع وسوق المواشي ومعاليم الإشهار لسنة 2021 بقيمة جمليّة بلغت 195 أ.د مثّل القسط المتعلّق بسوق المواشي 79% منها بما قدره 154 أ.د.

وخلافا لمنشور وزير الشّؤون المحليّة والبيئة عدد 4 بتاريخ 22 فيفيري 2019 [7] تعاقدت البلديّة مع صاحب اللّزمة سنة 2021 رغم عدم تقديمه لشهادة في وضعيّة جبائيّة مسواة. وتبيّن من خلال المعطيات المتوفّرة لدى مكتب مراقبة الأداءات بتطاوين أنّ صاحب اللّزمة تخلّدت بذمّته ديون لفائدة الدّولة بعنوان التّصريح السّنوي بالدّخل وتصريح المؤجّر لسنة 2020 عند تقديم عرضه للمشاركة في اللّزمة.

كما لم يفي صاحب اللّزمة بالواجب المحمول عليه بخصوص مسك دفاتر حسابية تُسجّل فيها المصاريف والمعاليم المستخلصة بعنوان استغلال الأسواق والمرافق البلديّة المذكورة بما يتعارض مع مقتضيات الفصل 34 من كرّاس الشّروط المرجعي المتعلّق بالتصرّف في الأسواق البلديّة عن طريق اللّزمة. ولا تساعد هذه الوضعيّة البلديّة على التعرّف على رقم المعاملات المحقّق عند استلزام أملاكها وتقدير مردوديّتها الاقتصاديّة الحقيقيّة.

وحدّدت كرّاسات الشروط المتعلّقة باستلزام المرافق المذكورة أعلاه الإجراءات الكفيلة بتطبيق المعاليم الموظّفة داخل السوق بضرورة عدم إدخال أي تعديل على التعريفات بالتّرفيع أو التخفيض أو الزّيادة أو الحذف أو التّعويض. كما نصّت على ضرورة تمكين صاحب اللّزمة التجّار المنتصبين والمتجوّلين بالسّوق من وصولات مؤشّر عليها من قبل المحاسب البلدي وحجّرت استعمال أي نوع آخر من الوصولات. ولوحظ في هذا الصّدد عدم التزام صاحب اللّزمة بالمقتضيات سالفة الذّكر خلال سنة 2021 كما لم تتولّ البلديّة إلزامه باستعمال الوصولات المستوجبة. ويحول عدم التقيّد بهذه الإجراءات دون ممارسة البلديّة للرّقابة على المداخيل الفعليّة المتأتية من استغلال مرافقها المستلزمة ودون تمكّنها من التّحديد الدّقيق للسعر الافتتاحي للسوق ومن ضمان الحصول على أفضل الأثمان.

وخلافا لمقتضيات الفصل 9 من كرّاسات شروط اللّزمة لم تحرص البلديّة على إلزام صاحب اللّزمة بتقديم عقد تأمين لضمان المسؤوليّة المدنيّة عن الأضرار التي يمكن أن يتعرّض لها الأشخاص والبنايات والتّجهيزات الموجودة داخل السّوق.

3- مداخيل الأملاك

بلغت تثقيلات سنة 2021 بعنوان كراء عقارات معدّة لنشاط تجاري أو صناعي أو معدّة للسّكن ما جملته 363.386,763 دينارا حققّت منها البلديّة 274.337,707 دينارا أي بنسبة استخلاص في حدود 75,5%. وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة قيمتها 573.032,418 دينارا، في موفّى سنة 2020، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بهذا العنوان إلى ما قدره 936.419,181 دينارا في سنة 2021 ولم تتعدّ بذلك نسبة استخلاصها 29,3%.

[7] حول الإطار المرجعي لاستلزام المعاليم الواجبة بالأسواق والمسالخ البلديّة.

وارتفعت بقايا الاستخلاص بهذا العنوان في موفّى سنة 2021 إلى ما قيمته 661.181,693 دينارا تعود إلى معاليم كراء 234 محلاّ. وتبيّن أنّ المحاسب أصدر في شأن معظم هذه الفصول إعلامات وبطاقات إلزام لمطالبة المتسوّغين بدفع ما تخلّد بذمّتهم لفائدة البلديّة. ولم ترفع البلديّة قضايا في شأن المتلدّدين عن الدّفع سوى في شأن 39 منهم خلال سنة 2021 أي بنسبة 16,6% .

وتولّت البلديّة بتاريخ 06 أكتوبر 2021 إحداث وكالة مقابيض لاستخلاص الموارد المتأتّية من مداخيل الملاعب (ملعب نجيب الخطّاب وملعب عبد الحكيم المقدميني) والقاعات الرّياضيّة (القاعة المغطاة متعددة الاختصاصات وقاعة المركّب الرّياضي حي عبّاس) ومداخيل المسبح واستخلصت بهذا العنوان مداخيلا جمليّة بلغت 18907 دينارا في سنة 2021. وتبيّن في هذا الخصوص أنّ العون المكلّف بوكالة المقابيض برتبة متصرّف مساعد يتولّى في الآن نفسه مهام التصرّف والتسيير الإداري للمرافق الرّياضيّة المذكورة بما في ذلك معاينة الموارد وتصفيتها والإذن بجبايتها.

III- الرّقابة على النفقات

أنفقت البلديّة خلال سنة 2021 مبلغا جمليّا قدره 12.959.069,556 دينارا، وقد أسفر التدقيق في تصرف البلديّة لإنجاز النّفقات المذكورة عن تسجيل ملاحظات تعلّقت بالعنوانين الأوّل والثاني منها.

أ- تحليل النفقات

توزّعت جملة نفقات البلديّة[8] في موفّى سنة 2021 بين نفقات العنوان الأوّل بقيمة 6158911,486 دينارا ونفقات العنوان الثّاني بما قدره 6612225,691 دينارا. وبلغت نسبة استهلاك اعتمادات العنوان الأوّل 93,3% و89,73 % بالنّسبة للعنوان الثّاني أي ما يعادل نسبة استهلاك للاعتمادات الجمليّة للميزانيّة في حدود 92,6%.

1- نفقات العنوان الأوّل

بلغت نفقات العنوان الأوّل 6.158.991,486 دينارا وتتوزّع بين نفقات التأجير العمومي بقيمة 3.828.801,093 دينارا (63,86%) ونفقات وسائل المصالح بقيمة 1.635.080,730 دينارا (27,27%) ونفقات التدخّل العمومي بقيمة 308.048,042 دينارا (5,14%) ونفقات فوائد الدّين بقيمة 223.303,278 دينارا (3,72%) والمصاريف المأذونة بعنوان الفوائض بقيمة 163.758,343 دينارا.

وخلافا لمقتضيات الفصل 9 من المجلّة تجاوز حجم نفقات التّأجير 50% من الموارد الاعتياديّة المحقّقة سنة 2021 إذ مثّل 62,16% منها. ورغم ذلك فإنّ البلديّة لم تحرص على إعداد برنامج إصلاحي لاستعادة توازناتها الماليّة يُعرض على أنظار المجلس البلدي مع متابعة تنفيذه دوريّا بما يتعارض مع مقتضيات منشور وزير الشّؤون المحليّة والبيئة عدد 2 بتاريخ 25 فيفري 2020 حول تأطير متطلّبات إعداد ميزانيّة البلديّات لسنة 2021.

[8] باعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض على مستوى العنوان الأوّل والأجزاء 3 و4 و5 من العنوان الثّاني.

وبلغت نسبة تداين البلديّة[9] 90,95% سنة 2021. كما مثّل إجمالي ديون التصرّف والاستثمار 35,7 % من جملة الموارد الذّاتيّة للعنوان الأوّل من الميزانيّة ومثّلت كتلة النّفقات الوجوبيّة المتكوّنة من نفقات الأجور وفوائد الدّين بما قيمته 4.052.104,371 دينارا ما ناهز 65,78% من مقابيض العنوان الأول و67,58% من نفقاته (دون اعتبار النفقات المأذونة بعنوان الفوائض).

وتوزعت نفقات وسائل المصالح العموميّة بين نفقات تسيير المصالح العموميّة المحليّة بقيمة 1.575.494,714 دينارا (96,35%) ومثّلت مصاريف استغلال وصيانة التّجهيزات العموميّة سوى ما قدره 59.586,016 دينارا (3,65%). وتعتبر المتخلّدات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز ونفقات استهلاك الكهرباء والغاز وشراء الوقود لوسائل النّقل وتعهّد وصيانة وسائل النّقل أهمّ نفقات تسيير المصالح بنسب بلغت على التّوالي 40,56% و16,56% و9,17% و7,56%.

وقد بلغ مجموع المصاريف بعنوان متخلّدات تجاه الخواص والشركة التونسية لإستغلال وتوزيع المياه والديوان الوطني للاتصالات 8,13 % من مجموع النفقات بعنوان وسائل المصالح. وبالنسبة لمصاريف استغلال وصيانة التّجهيزات العموميّة فقد استأثرت نفقات المناولة العادية ومصاريف الاعتناء بالتنوير العمومي ونفقات صيانة المنشآت والتّجهيزات الرّياضية بإجمالي هذا الفصل بنسب بلغت 37,42% و35,57% و16,7% منه.

ومثّلت نفقات التدخّل العمومي سنة 2021 ما يناهز 5,13% من نفقات العنوان الأوّل حيث بلغت قيمتها 308.048,042 دينارا. وتوزّعت النفقات بهذا العنوان أساسا بين التدخلات لفائدة الجمعيّات الرياضية ونفقات المساهمة لفائدة الوداديّة بعنوان خدمة تذاكر الأكل للأعوان ومصاريف الوقاية الصحيّة إضافة للمنح للجمعيات والمنظّمات ذات الصّبغة الاجتماعيّة بنسب بلغت على التّوالي30,67% و27,6% و20,12% و17,68%.

وبلغت نسبة تداين البلديّة[10] 90,95% سنة 2021. كما مثّل إجمالي ديون التصرّف والاستثمار 35,7 % من جملة الموارد الذّاتيّة للعنوان الأوّل من الميزانيّة ومثّلت كتلة النّفقات الوجوبيّة المتكوّنة من نفقات الأجور وفوائد الدّين ما قيمته 4.052.104,371 دينارا بما ناهز 65,78% من مقابيض العنوان الأول و67,58% من نفقاته (دون اعتبار النفقات المأذونة بعنوان الفوائض).

2- نفقات العنوان الثّاني

بلغت نفقات العنوان الثّاني 1.522.338,409 [11] دينارا سنة 2021 توزّعت بين الاستثمارات المباشرة بقيمة 914.809,691 دينارا (70,76%) ونفقات تسديد أصل الدّين بقيمة 342.146,892 دينارا (26,47%) والنفقات المسدّدة من الاعتمادات المحالة بقيمة 261936,833 دينارا (20,26%) بالإضافة إلى 3444,993 دينارا (0,27 %) بعنوان نفقات حسابات مشاركة للسنة المعنية.

[9] نسبة نفقات ديون التصرّف والاستثمار من موارد العنوان الأوّل.
[10] نسبة نفقات ديون التصرّف والاستثمار من موارد العنوان الأوّل.
[11] دون اعتبار المصاريف المأذونة بعنوان الفوائض البالغة 5.089.887,282 دينارا.

ويذكر على وجه الخصوص أنّ نسبة استهلاك الاعتمادات المخصّصة لنفقات التنمية لم تتعدّ 13,53 % وهو يعكس خاصّة عدم تمكّن البلديّة من حسن برمجة مشاريعها الاستثماريّة وتنفيذها.

كما افتقر تصرّف البلديّة فيما يتعلّق بتحديد الاعتمادات المخصّصة للاستثمارات المباشرة للدقّة اللاّزمة حيث لم ترسّم أي اعتمادات لبعض الفقرات بهذا العنوان وتمّ تنقيحها بالزّيادة أو بالنقصان أو بتحويل اعتمادات إليها من فقرات أخرى أثناء السّنة. ويتعلّق الأمر بالاعتمادات النّهائيّة بعنوان "اقتناء الأراضي" و"اقتناء مباني" و"البرامج والتجهيزات الإعلامية" التي لم تستهلك البلديّة منها أي جزء وبعنوان "اقتناء معدّات وتجهيزات" و"الدراسات" و"إحداث و"توسعة وتهيئة البنايات الإدارية" التي لم تستهلك منها تباعا سوى 0,2% و13% و24,9%.

ب- الرقابة على إنجاز النفقات

1- نفقات العنوان الأول

خلافا لما نصّ عليه القرار الصّادر عن وزير التّخطيط والماليّة بتاريخ 13 أكتوبر 1986 [12]بخصوص ضرورة تقيّد المحاسبين العموميّين بأجل عشرة أيّام كحدّ أقصى من تاريخ إصدار الأمر بالصّرف لدفع مستحقّات دائني الدّولة والجماعات المحلّية والمؤسّسات العموميّة، والمذكرة العامة عدد 48 الصادرة عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص المؤرّخة في 17 ماي 1999 حول صرف المستحقّات العمومية الى مستحقيها، سجّل تأخير في صرف مستحقّات بعض المزوّدين تراوح بين يوم واحد و13 يوما.

ولم يتمّ في بعض المناسبات (5 حالات) تسجيل الفواتير الواردة على البلديّة بمكتب الضّبط لديها بما يتعارض مع مقتضيات منشور الوزير الأول عدد 19 المؤرخ في 10 ماي 1971 والمتعلق بتنظيم مكاتب الضبط ومسالك المراسلات. وهو ما لا يضمن شموليّة الفواتير الواجب خلاصها ولا يمكّن البلديّة من احترام أولويّة خلاص المزوّدين ومن الالتزام بآجال الخلاص.

ورغم تضمين البلديّة إجابتها جدولا يبرز العدد الوارد بمكتب الضبط لكل حالة من الحالات المعنيّة، فإنّ ختم هذه الفواتير بمكتب الضّبط يظلّ إجراء ملزما للبلديّة طبق المقتضيات سالفة الذّكر.

ويقتضي الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية أنّه لا يجوز عقد مصاريف عادية لسنة مالية ما بعد تاريخ 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها. إلاّ أنّ البلديّة تولّت خلال سنة 2021 إصدار طلبات تزوّد بعد تاريخ 15 ديسمبر وذلك في غياب إثبات الضّرورة لذلك. ويتعلّق الأمر بالنّفقات المنجزة بمقتضى طلبات التزوّد عدد 164 و165 و167 و168 و169 بقيمة ناهزت 30,8 أ.د.

ولئن برّرت البلديّة اللّجوء إلى التّعاقد بعد الأجل الأقصى بخصوص الأذون بالتزوّد عدد 164 و167 بضرورة إجراء الإصلاحات للمعدّات والشاحنات المعدّة للتنظيف فإنّ الأذون عدد 165 و168 و169

[12] المتعلق بضبط الأجل الممنوح للمحاسبين المختصّين للقيام بتأشيرة أوامر الصّرف النفقات الصّادرة لهم.

بقيمة 25,160 أ.د تعتبر غير مبرّرة كونها كان من الممكن تفاديها في صورة برمجة الشّراءات المتعلّقة بها بصفة مسبقة.

كما لم تتقيّد البلدية بآجال خلاص فواتير استهلاك الكهرباء والغاز والاتّصالات والمياه المحدّدة بخمسة وأربعين يوما من تاريخ استلامها طبق مقتضيات الفصل الأول من الأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 المتعلّق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف. وبلغت القيمة الجمليّة للفواتير التي تجاوزت في خلاصها البلديّة الأجل الأقصى المذكور ما يناهز 296,7 أ.د بعنوان استهلاك الكهرباء والماء.

وخلافا لمقتضيات الفصل 136 من المجلّة ولأحكام الفصلين 42 و89 من مجلّة المحاسبة العمومية، تولّت البلديّة خلال سنة 2021 خلاص فواتير تعود لسنوات 2018 و2020 بعنوان شراء وقود للخطط الوظيفية واستغلال منظومة إنصاف ومنحة التنقل واستهلاك الماء بقيمة جملية بلغت 20,6 أ.د بما يتعارض مع مبدأ سنويّة الميزانيّة.

وخلافا للفصل 25 من القانون عدد 66 لسنة 1979 المتعلق بقانون المالية لسنة 1980 [13] تضمّنت فواتير استهلاك الكهرباء بعنوان التنوير العمومي لسنة 2020 معاليم الإذاعة والتلفزة التّونسية بقيمة 17 دينارا وتولّت البلديّة خلاصها خلال سنة 2021 دون التثبّت من صحّة فوترتها. ويتعلّق الأمر بالفواتير عدد 888561040 و879990090 و876303900.

وأفادت البلديّة أنّها تولّت خلاص هذا المعلوم سهوا وأنّه تمّت مراسلة الشركة في الغرض.

ولم تحرص المصالح البلدية على اتّخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالفصلين 5 و6 من الأمر عدد 1885 لسنة 1994 المؤرّخ في 12 سبتمبر 1994 [14] بخصوص وجود تلوّث كيميائي زائد تمّ التّنصيص عليه بفواتير استهلاك الماء بالمسلخ البلدي على غرار فاتورة عقد الاشتراك عدد 29011744 لأشهر سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر 2019 بقيمة 2374 دينارا.

وخلافا للفصل 52 من مجلة الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين والضّريبة على الشّركات، قام محاسب البلديّة بتوظيف واقتطاع مبالغ بعنوان الخصم من المورد عند خلاص مستحقّات تعلّقت بـ 5 فواتير على الرّغم من أنّ قيمة كلّ منها لم تتجاوز 1000 دينار.

ولوحظ اعتماد البلديّة لإجراءات لا تتيح حسن متابعة المخزون بالمغازة وتتعارض مع مقتضيات التعليمات العامة عدد 186-75 مؤرّخة في 02 أوت 1975. حيث لا يعتمد حافظ المغازة على دفتر لمتابعة المخزون اليومي للمواد تدوّن به جميع عمليّات دخولها وخروجها حسب كميّات ومواصفات كلّ منها على حدة.

كما لا يتمّ مسك بطاقات مخزون خاصّة بكلّ فصل من الفصول المودعة بالمغازة. بالإضافة إلى ذلك لم

[13] المنقح بالفصل 117 من القانون عدد 91 لسنة 1982 المؤرخ في 31 ديسمبر 1982 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1983 والفصل 61 من القانون عدد 106 لسنة 1986 المؤرخ في 31 ديسمبر 1986 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1987.
[14] المتعلق بضبط شروط السكب والتخلص من فواضل المياه غير المنزلية بتجهيزات التطهير

يتوفّر ما يفيد اعتماد إجراءات تنظّم تسليم المواد من المغازة لفائدة المصالح الإداريّة والفنيّة بالبلديّة على غرار طلبات التزوّد الدّاخلي. ويحول تصرّف البلديّة على النّحو المذكور دون دقّة متابعة مخزوناتها ولا يساعدها على إحكام التصرّف فيها.

وخلافا للفصل 192 من المجلّة لم تنجز البلديّة الجرد السنوي لأملاكها المنقولة وغير المنقولة في موفّى سنتي 2020 و2021 وذلك عبر تعيين لجنة لإنجاز هذه الأعمال.

وتعهّدت البلديّة في هذا الخصوص بمسك دفتر متابعة المخزون اليومي للمواد وبطاقة مخزون خاصة بكلّ فصل من الفصول بالمغازة كما أفادت بأنّها بصدد إنجاز الجرد السّنوي للمواد لسنة 2022.

ولئن تقيّدت البلديّة بالفصل 182 من المجلّة وبمنشور وزير الشّؤون المحليّة والبيئة عدد 03 المؤرّخ في 21 فيفري 2019 حول إعداد ميزانيّات البلديّات لسنة 2020 بخصوص إحداث وحدة للتدقيق ومراقبة التصرّف الدّاخلي بمقتضى القرار البلدي المؤرّخ في 30 جوان 2022، إلاّ أنّه لم يتوفّر ما يفيد تفعيل مهام هذه الوحدة صلب البلديّة.

وينص الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولّى محاسب البلديّة علاوة على إدارته لأموالها ومسك حسابيّاتها مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذّر عليه مسكها مباشرة يتولّى مراقبتها وجمعها بحساباته. ويقوم في موفّى كلّ سنة ماليّة بإجراء جرد عامّ لتلك المكاسب. إلاّ أنّه لم يتوفّر ما يفيد إنجاز المحاسب البلدي لهذه المهامّ.

وعلى الرّغم من مسك البلديّة لدفتر لمتابعة ممتلكاتها المنقولة إلاّ أنّه لا يتمّ تضمينه أعداد الجرد لمختلف المواد ولا يتمّ تحيينه على الوجه الأكمل. كما يتمّ اعتماد بطاقات جرد وصفيّة بمختلف مكاتب البلديّة غير محيّنة ولا تتضمّن أعداد جرد المواد المتواجدة بكلّ منها.

وخلافا لمنشور رئيس الحكومة عدد 25 لسنة 2018 مؤرّخ في 10 سبتمبر 2018 [15] لم تتقيّد البلديّة بحسن استعمال البطاقات الذكيّة للتزوّد بالمحروقات الخاصّة بعربات المصلحة. وتبيّن في هذا الشّأن أنّه يتمّ استعمال بطاقة AGILIS للتزوّد من محطّات الوقود في حاويات بلاستيكية يتمّ تجميعها في فضاءات المغازة عوضا عن تعبئة الوقود مباشرة في خزّانات سيّارات المصلحة. ولا يحول التصرّف على النّحو المذكور دون سرقة هذه الكميّات فضلا عن تعريض الممتلكات البلديّة إلى مخاطر الحريق.

2-نفقات العنوان الثّاني

أبرمت البلديّة 10 صفقات بقيمة جمليّة بلغت 2.651.938,791 دينارا خلال سنة 2021. وقد شهد نسق إنجاز البرنامج السّنوي للاستثمار تعطّلا حيث لم يتم إنجاز سوى نسبة 5 % منه وإلغاء صفقة وحيدة.

واتّضح من خلال فحص وثائق صفقة الدّراسات عدد 2021/2 المصادق عليها بتاريخ 09 فيفري 2021 والمتعلّقة بتشخيص والنهوض بالوضع البيئي بوادي تطاوين وروافده الرئيسية المسندة إلى شركة "ج.إ"

[15] حول مزيد إحكام التصرّف في العربات الإداريّة وترشيد نفقات استهلاك الوقود.

بمبلغ إجمالي قدره 72.139,840 دينارا أنّ تأشير وثيقة التعهّد وتجميد الاعتمادات تمّ بتاريخ 5 مارس 2021 أي بعد مرور 23 يوما من تاريخ الإعلام بإسناد الصّفقة بتاريخ 10 فيفري 2021 وهو ما يتعارض مع الفصل 11 من الأمر المنظّم للصفقات العموميّة.

وزيادة عن ذلك وخلافا لمقتضيات الفصل 8 من الأمر المنظّم للصفقات العمومية لوحظ تأخير لجنة مراقبة الصّفقات في إبداء رأيها بخصوص تقرير تقييم العروض بلغ 83 يوما مقارنة بالأجل الأقصى المحدّد بـ 20 يوما.

ولوحظ بخصوص صفقة أشغال إعادة بناء جدار واقي ووضع قنوات التطهير بحي قصر المقابلة المصادق عليها بتاريخ 4 أفريل 2016، أنّ البلديّة خالفت أحكام الفصل 104 من الأمر المنظم للصفقات العمومية عند ختمها. حيث تولّت القبول النهائي في شأنها بتاريخ 6 مارس 2020 ولم يتم إعداد ملف الختم النهائي وعرضه على اللجنة المختصة سوى بتاريخ 9 نوفمبر 2020 التي أبدت رأيها على سبيل التسوية بتاريخ 15 ديسمبر 2020 أي بتأخير بلغ 158 يوما.

وخلافا لأحكام الفصل 103 من الأمر المنظّم للصفقات العموميّة تمّ خلاص كشف الحساب النّهائي للأشغال المؤرّخ في 30 نوفمبر 2020 موضوع ملحق عدد 1 للصفقة المذكورة سلفا بمقتضى أمر الصرف عدد 03 المؤرّخ في 12 مارس 2021 أي بعد مرور 108 يوما وبتأخير بلغ 63 يوما.

وتولّت البلديّة اقتناء آلة جارفة نوع JCB ذات الرّقم المنجمي 02-220902 بقيمة 255 ألف دينار في إطار صفقة مجمّعة منجزة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة خلال سنة 2019. وأنفقت البلديّة بتاريخ 29 نوفمبر 2021 مبلغا قدره 26.761,860 دينارا لفائدة الشّركة صاحبة الصّفقة تعلّق بمصاريف صيانة الآلة الجارفة وذلك على الرغم من أنّها لا تزال في فترة الضمان التي تمتدّ إلى موفّى ماي 2022 طبق كراس شروط الصّفقة. واتّضح من خلال تقرير الاختبار المنجز من قبل الشّركة صاحبة الصّفقة أنّ السّبب الرّئيسي في ذلك يعود إلى كون البلديّة لم تولي العناية اللاّزمة لإنجاز الصّيانة الدّوريّة للآلة المذكورة ممّا أدّى إلى حدوث تآكل بمكوّنات المحرّك واستهلاك كميّات زائدة من الزّيوت.

*

* *

باستثناء ما تعلّق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابيّة إلى عدم وجود إخلالات جوهريّة في عمليات القبض والصرف بعنوان سنة 2021 من شأنها أن تؤثّر على مصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي لبلدية تطاوين.

وقصد تلافي النقائص التي تمّ الوقوف عليها سواء فيما يتعلق بتعبئة الموارد أو إنجاز النفقات توصي المحكمة باتّخاذ جملة من التدابير التي من شأنها أن تساعد على تنمية الموارد الذاتية للبلدية وتحسين التصرف في الميزانية:

-الحرص على إحكام إعداد جداول التحصيل وتحيينها باستغلال كافة الآليات القانونية المتاحة لها بمجلة الجباية المحلية بما يضفي عليها الشمولية والصحة وذلك فضلا عن السهر على تثقيل هذه الجداول في الآجال القانونية واعتماد جداول التّحصيل التّكميليّة.

-إرساء آليات تنسيق بين مختلف المصالح الفنيّة ومصلحة الأداءات قصد استغلال البيانات المتوفرة لتحيين مختلف جداول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقّة على العقارات.

-العمل على توظيف كافة المعاليم المستوجبة من خلال إعداد قائمات سنوية مفصّلة في المطالبين بالمعاليم واتخاذ الإجراءات الضرورية لتحصيل المبالغ المستحقة.

-تفعيل أعمال التتبّع الجبريّة لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات والملك البلدي واستلزام السوق البلدي. والتنسيق مع القابض البلدي بخصوص متابعة أعمال الاستخلاص وتحسين نسبه.

-إعداد جدول متابعة المعلوم على المؤسّسات الصّناعية والتّجارية والمهنيّة والحرص على استغلال القائمات التفصيليّة لإجراء المراقبة الدورية لتحصيل هذا المعلوم.

-الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها مع الحرص على تقديم وثائق الإثبات المؤيدة لها طبقا للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

إجابة البلديّة

الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولاية تطاوين
بلدية تطاوين

الموضوع:الرد على تقرير الرقابة المالية على بلدية تطاوين للتصرف 2021

تحية طيبة و بعد،
إثر إجراء الرقابة المالية على بلدية تطاوين للتصرف 2021 من طرف الفريق الرقابي لمحكمة المحاسبات.

توصلنا بالملاحظات الأولية للتصرف المالي لسنة 2021، وبعد دراسة هذه الملاحظات والتثبت منها نوافيكم بالردود و التوضيحات الآتية:

I. إعداد الميزانية وختمها و تقديم الحسابات:

9- إنّ الميزانية المنشورة بالموقع الرسمي لبلدية تطاوين هي التي حظيت بمصادقة المجلس البلدي بتاريخ 28 نوفمبر 2020 دون أي تغيير.

II. الرقابة على الموارد:

1) هيكلة الموارد : ***

- ❖ موارد العنوان الأول: ***
- ❖ موارد العنوان الثاني: ***

2) الرقابة على تحصيل الموارد:

- ❖ المعاليم على العقارات والأنشطة:

-لا يتم اعتماد جداول التحصيل التكميلية السنوية لتحيين الجداول الأصلية وذلك بسبب اعتمادنا الاستخلاص الفوري للمعاليم على الأراضي المبنية أو غير المبنية حسب الحالة واحالتها في السنة الموالية للتثقيل بجداول التحصيل لمعلوم العقارات المبنية والغير مبنية.

أما في خصوص الإحصاء التكميلي كل سنة فإننا لا نستطيع القيام به كل سنة باعتبار نقص الأعوان في المصلحة المختصة.

- أما في خصوص تحيين جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية فإن مصالح البلدية ستسعى إلى طلب المعطيات المتوفرة لدى مختلف الادارات العمومية بخصوصها.

- نظرا للنقص الحاصل في الأعوان خاصة لدى مصلحة الإستخلاصات و الأداءات بالبلدية و بمصلحة رخص البناء فإن عملية الرقابة على رخص البناء المسندة و معاينة تنفيذها ميدانيا لتحيين جداول التحصيل تكتسي صعوبة بالغة مع العلم أن المصلحة الفنية تمكن صاحب الرخصة من شهادة الربط بشبكات الكهرباء والماء حال حصوله على الرخصة وهو ما لا يمكن مصلحة الإستخلاصات و الأداءات من تحيين الجداول المعنية مع العلم وأنه يتم التنسيق مع مكتب فضاء المواطن ومع المصلحة الفنية فيما يخص مطالب الربط بمختلف الشبكات ورخص البناء لترسيم العقارات المبنية وغير المبنية وتحيين الجداول (رخص البناء المتعلقة بتسوية الوضعية).

- نظرا لمحدودية عدد الأعوان العاملين بالمصلحة الفنية والشرطة البلدية فإنه من الصعب القيام بعملية الرقابة على مدى احترام الأمثلة الهندسية المقدمة عند القيام بالبناء وستعمل البلدية على القيام بدوريات وعمليات مراقبة لمدى احترام رخص البناء ولو بصورة متقطعة وفي فترات متباعدة.

مع الملاحظ أن البلدية سنة 2021 أحدثت فريقا يتكون من: ممثل عن مصلحة التهيئة العمرانية و الشرطة البلدية و الحرس البلدي و مصلحة التراتيب البلدية للمراقبة الميدانية للرخص التي تم اسنادها من طرف لجنة رخص البناء و لم يقم أصحابها بمتابعة إجراءات استلامها و قد انبثق عن اعمال هذه اللجنة عدد من قرارات إيقاف الأشغال و الهدم لمن انطلق في الاشغال دون تسلم رخصة.

- في خصوص قبول التصاريح المتعلقة بالعقارات المبنية وغير المبنية فإن المصلحة المعنية تقوم بترسيم العقارات بناء على وثائق ملكية مصاحبة تتضمن جميع بيانات المطالب بالأداء ومساحة العقار وموقعه (حجج عدلية للملكية ، عقود البيع، مكاتيب الهبة، ...). مع مطالبة أصحاب العقارات المبنية بشهادة التصرف في العقار تحتوي على كافة البيانات الضرورية بما في ذلك المساحة المغطاة للعقار من طرف عمدة المنطقة.

- في خصوص انعقاد لجنة المراجعة للنظر في اعتراضات المطالبين بالأداء على العقارات المبنية وغير المبنية فإن المصلحة المعنية بصدد إعداد الملفات لعقد جلسة للجنة المراجعة تخص اعتراضات 2021 -2022 وعرضها على انظار المجلس البلدي خلال دورة فيفري 2023.
- أما في خصوص اعتماد الكثافة العمرانية المحددة حسب مثال التهيئة العمرانية لاحتساب الأداء على العقارات غير المبنية فإنه سيتم اعتماد الكثافة العمرانية المحددة بمثال التهيئة العمرانية مع العلم وان احياء النزهة – الرياض – التضامن هي احياء وسط المدينة والمشمولة بالكثافة العمرانية المرتفعة لا توجد بها أراضي بيضاء وهي مكتملة البناء.
- أما فيما يخص المعرفات الجبائية المصرح بها لدى مكتب مراقبة الأداءات والبالغة 6473 فصلا سنة 2021، فإن هذه المعطيات المتوفرة لدى المكتب المذكور تشمل بلديات الولاية ما عدى بلدية غمراسن بناء على توضيح المكتب المذكور.
- أما في خصوص تضمين المعرفات الجبائية بجداول المراقبة فإن مصالح البلدية قد راسلت مكتب مراقبة الأداءات بمقتضى قوائم وقد تم تحيين المعرفات الجبائية بجدول المراقبة وتجدون صحبة هذا نسخة من القوائم المحالة:
- تقوم البلدية إلى جانب ذلك بعمليات التحيين بناء على قوائم محالة من القابض البلدي ونظرا لأسباب تقنية لدى القباضة لم تتحصل البلدية على هذه القوائم في الفترة الأخيرة.

❖ **مداخيل اللزمات:**

- في خصوص عدم تقديم شهادة في الوضعية الجبائية من قبل المستلزم فإن مصالح الأداءات تمتنع عن تقديم هذه الشهادة لأصحاب المعرفات الجبائية منذ سنة 2021 طبقا لإجراءات جديدة صادرة في الشأن بعد دخول منظومة الصفقات العمومية حيز العمل.
- أما في خصوص مسك دفاتر الحسابية من قبل المستلزم واعتماد وصولات مؤشر عليها من قبل القابض البلدي فإنه قد تم التنبيه عليه عديد المرات بضرورة تلافي هذه الاخلالات.
- أما في خصوص تقديم عقد تامين لضمان المسؤولية المدنية من قبل المستلزم فإنه قد تعهد ضمن ملف المشاركة في اللزمة بتقديم عقد تأمين في صورة فوزه باللزمة وتجدون صحبة هذا نسخة من التعهد.

❖ **مداخيل الأملاك:**

- نظرا للعدد الكبير لمتسوغي المحلات البلدية (234) و نظرا للحالة الاقتصادية المتردية نتيجة جائحة كورونا و باعتبار الدور الاقتصادي و الاجتماعي الهام الذي تلعبه البلدية على المستوى المحلي فإنها رفعت 39 قضية للخروج لعدم الخلاص و ذلك ضد كل المتلددين الذين فاقت مدة عدم خلاصهم سنة أو الذين كان دينهم يفوق 1000 دينار مع الإشارة إلى أن عددا كبيرا من هؤلاء المتسوغين غير متلدد و لا يسجل تأخيرا في خلاص ما عليه من معينات كراء.

III. الرقابة على النفقات:

أ) تحليل النفقات

1) نفقات العنوان الأول:

<u>نفقات العنوان الأوّل:</u>

-يعتبر ارتفاع كتلة التأجير بكل البلديات معضلة كبيرة إذ أنها تفوق نسبة 50% من العنوان الأول بأكثر من 90 % من بلديات الجمهورية التونسية خلال سنة 2019 حسب التقرير السنوي للمالية المحلية 2020 إضافة إلى أن تطبيق مقتضيات الفصل 09 من مجلة الجماعات المحلية أمرغير

ممكن عمليا نظرا لعدم إصدار الأمر المنظم الذي يشير له الفصل و عدم تركيز المجلس الأعلى للجماعات المحلية.
مع الملاحظ و أنه لا يمكن في أغلب الأحيان للبلديات أن تتحكم في كتلة الأجور و في نسبة التأجير و ذلك بسبب الزّيادات في التأجير التي يتم إقرارها و الاتفاق في شأنها من طرف السلطة المركزية دون الرجوع إلى البلديات لاستشارتها و اخذ رأيها. حيث تم إقرار زيادتين في الأجور خلال سنة 2020 و ذلك في جانفي و أكتوبر 2020.
-تعمل البلدية على تخفيض نسبة التأجير وذلك بترشيد الإنتدابات و العمل على حسن التصرف في الرصيد البشري المتوفر رغم الشغور الحاصل في الخطط و الذي بلغ نسبة 43% كما أشرتم إلى ذلك في تقريركم.
و رغم ذلك فإن البلدية حريصة على التخفيض في هذه النسبة حسب معطيات الجدول الآتي الذي يشهد على أن نسبة التأجير انخفضت منذ سنة 2020:

تطور نسبة التأجير من مداخيل العنوان الأول والموارد الذاتية من 2018 إلى 2023					
السنة	التأجير	مداخيل عنوان 1	النسبة	مداخيل ذاتية	النسبة
2018	2310.245	5335.365	43%	3195.324	72%
2019	2893.927	5512.882	52%	3480.154	83%
2020	3573.243	5386.049	66%	3037.048	118%
2021	3828.801	6159.191	62%	3380.296	113%
2022	4133.612	6888.516	60%	3914.7	106%
2023	4222.053	7272.9	58%	4245.184	99%

2- نفقات العنوان الثاني:
-تخضع الاستثمارات المباشرة لمبدأ التشاركية (مشاريع القرب والمشاريع الهيكلية والإدارية).
وشهدت المشاريع المبينة بالتقرير بعض التأخير في انجازها وكذلك بتنقيحها بالزيادة والنقصان لذلك يصعب تحديدها بالدقة المطلوبة في مرحلة دراسة المشروع مع ارتفاع الأسعار وهي نقائص نحاول تفاديها في المشاريع المقبلة.

ب- الرقابة على إنجاز النفقات:

1- نفقات العنوان الأول:
-هذا التأخير الحاصل بين الأمر بالصرف و الدفع سببه أساسا أن الفترة الممتدة بين 13-16 من كل شهر تخصّص عادة الى متابعة تأجير الاعوان مما يتسبب في التأخير الحاصل او تعطب الشبكة الداخلية لتراسل المعطيات وسيقع تفادي هذه الاخلالات كما ان ايام العطل السبت والأحد له دور في ذلك.
-تطبيقا لمقتضيات المنشور عدد 19 لسنة 1971 المتعلق بمكتب الضبط، يقع تسجيل كل الفواتير الواردة في إبانها وفي ما يلي توضيح للفواتير المبينة بالتقرير:

عدد الأمر	تاريخ الأمر بالصرف	المبلغ	رقم الفاتورة	العدد الوارد بمكتب الضبط	تاريخ الورود بمكتب الضبط
90	2021/09/06	993.650	04	4538	2021/07/02
05	2021/09/06	2618.000	935	5327	2021/08/23

08	2021/10/19	5588.160	797/713	5899	2021/09/13
06	2021/09/16	9179.281	647	5441	2021/08/27

- عملا بالأمر 2878 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلق بمراقبة المصاريف العمومية و الذي ينص على:

** إنّ التّعهد المؤشّر عليه هو احتياطي ويتعلّق بمصاريف الاستقبالات التي تواصلت الى آخر السنة وخصصت أساسا للبرنامج التشاركي 2022 (إعداد المخطط الاستثماري وما له من عديد الجلسات المتتالية بقاعة البلدية) مما استوجب اصدار اذن بالتزويد خلال 22 ديسمبر 2021.

** تعهّد وصيانة وسال النقل: لقد تم اقتناء عجلات مطاطية خلال 20 ديسمبر 2021 اذن بالتزود عدد 165 نظرا للنقص الكبير في المخزون اما الاذن بالتزويد عدد 164 يتعلق بصيانة وسائل النقل البلدي حتى نتمكن من المحافظة على استمرارية خدمة النظافة اما الاذن بالتزويد عدد 167 فيتعلق بتعطل شاحنتين مما استوجب على البلدية الصيانة الفورية للمعدات للمحافظة على منظومة النظافة.

** صيانة المنشآت والتجهيزات: تم اصدار الاذن بالتزويد خلال 23 ديسمبر 2021 نظرا لنقص المخزون المتعلق بمخزون الكلور المادة المخصصة لتطهير المسبح البلدي استجابة لشروط الصحة و السلامة المفروضة من الإدارة الجهوية للصحة لضمان استمرارية استغلال المسبح وفقا للشروط الصحية اللازمة.

- إن التأخير في تحويل مستحقات الشركات الوطنية ناتج عن ضعف الاستخلاص الشهري وعدم القدرة على تعبئة كافة الموارد الضرورية مما يؤدي حتما الى عدم تطبيق مقتضيات الفصل الاول من الامر 564 لسنة 2004 علما وأن البلدية تشكو من التأخير في تحويل مستحقاتها السنوية من المعلوم الإضافي على سعر التيار الكهربائي عملا بالأمر الصادر سنة 2013.

- إن خلاص هذه الفواتير المتعلقة بالوقود يرجع الى سنة 2020 وهي وردت سنة 2021 مما استوجب خلاصها على السنة المالية المذكورة حتى نتمكن من التزود بالمحروقات فشركة عجيل لا تمكننا من التزود بالمحرقات إلا بعد خلاص فواتيرها.

- لقد وقع السهو عن معلوم التلفزة في عدادين اثنين وتمت مراسلة الشركة في الغرض علما وان العداد رقم 876303900 مركز بالمستودع البلدي حي عباس تطاوين اما العداد رقم 879990090 فهو يتعلق بتنوير عمومي مركز بمنطقة تمزوت منذ نهاية سنة 2019 والعداد 888561040 فهو مركز بمفترق تلالت.

- ان معلوم التلوث المنصوص عليه بالفاتورة المتعلقة باستهلاك الماء بالمسلخ البلدي ناتج عن عدم وجود محطة تطهير داخل المسلخ لتطهير ومعالجة المياه الناتجة عن عملية ذبح وتنظيف الاحشاء داخله علما وان البلدية قامت بإنجاز محطة اولية للفصل بين الماء وباقي الفضلات الناتجة عن ذبح الحيوانات وهي حريصة على تحسين الوضع البيئي للمسلخ لذلك أحدثت محطة أولية لمعالجة المياه به بكلفة 482 ألف دينار سنة 2018.

- الامر بالصرف عدد 48 تم خصم المورد عملا بمبدأ المعاملات التي قام بها خلال السنة المالية 2021 اي بداية من 01 جانفي 2021 الى ماي 2021 تم تحويل مبلغ قدره 1694 دينارا مما استوجب خصم من المورد على الفاتورة المذكورة.

الأمر بالصرف عدد 105 حيث بلغت المعاملات التي قام بها خلال السنة المالية قرابة 7484 دينارا من 01 جانفي 2021 الى جويلية 2021 وكذلك بالنسبة للأمر بالصرف عدد 9 بمبلغ 305 دينارا.

الأمر بالصرف عدد 138 و29 باعتبارها فواتير تتعلق بكتابة لافتات وهو خطاط يقع خصم 10% عملا بما جاء في المذكرة الصادرة عن وزارة المالية.

-لتحسين التصرف في المخزون بالمغازة وخاصة بالمستودع البلدي فإنه سيتم إعتماد الإجراءات الخاصة بها وذلك بمسك دفتر متابعة المخزون اليومي للمواد تدون به كل عمليات دخولها وخروجها حسب الكميات والمواصفات الخاصة بكل مادة كما سيتم مسك بطاقة مخزون خاصة بكل فصل من الفصول المودعة بالمغازة بعد إجراء عمليات الجرد لكل المواد لسنة 2022 وذلك لتحسين التصرف فيها كما تجدر الإشارة إلى أن البلدية قد أبرمت إتفاقا لتركيز منظومة المخزون مع المركز الوطني للإعلامية .

- قامت البلدية باعتماد دليل إجراءات للمستودع البلدي بما فيه المغازة و التصرف في المخزون وقع اعداده بالتعاون مع خبير انتدب في إطار برنامج "تدعيم" لدعم اللامركـزية و ممول من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **PNUD**.
- وقع اتخاذ قرار تكوين لجنة الجرد لسنة 2020 و سنة 2021 و لكن للأسف لم يقع الجرد إلا سنة 2020 و لكننا بصدد القيام بعملية الجرد لسنة 2022.

-إن البلدية تقوم بمسك دفتر للاستهلاك اليومي للوقود من طرف وسائل النقل و بطاقة خاصة باستهلاك كل وسيلة للمحروقات و الزيوت مع العلم و أنه قد اعترضتنا بعض الصعوبات في استعمال بطاقات **AGILIS** من طرف أغلب السواق الذي أدى إلى تعطيل أغلبها. و باعتبار المتابعة اليومية لاستهلاك الوقود عن طريق الدفتر المعد لذلك من طرف العون المختص فإنه لا سبيل لتسرب المحروقات أو سرقتها خاصة و أنها موضوعة في مستودع خاص بها.

2- نفقات العنوان الثاني:

ان المخططات البلدية ناتجة عن برنامج تشاركي يقع اتباع مراحل تنفيذه بكل دقة وهذا التأخير ناتج عن الوضع الوبائي الذي تسبب في تأخير
خلاص المزودين والظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

-ان الصفقة عدد 2021/1 مرت بكامل مراحلها الاجرائية حيث وافقت اللجنة الجهوية للصفقات بتاريخ 20/01/2021 وتم اشهار الصفقة للعموم وإعلام الفائز بها طبقا للإجراءات عبر منظومة تونبيبس وتم ادراج التعهد بتاريخ 17/02/2021 بعد عملية نقل البقايا من قبل السيد القابض اعتمادات التعهد، وصادق السيد المراقب بتاريخ 05 مارس 2021 بعد تنقيح ميزانية التنمية الذي وقع خلال جلسة المجلس البلدي بتاريخ 02 مارس 2021 علما وان الدورة قد برمجت ليوم 27 فيفري 2021 إلا انها اجلت كما افيد سيادتكم ان تاريخ الاذن بتسجيل الصفقة مؤرخ في 11 فيفري 2021 وبعد سيقع مد مراقب المصاريف بالوثائق المصاحبة للصفقة اي الصفقة مسجلة وفي 23 مارس 2021 تم مد متب الدراسات بإنطلاق الدراسة المطلوبة.

- صحيح هناك تأخير كبير في رأي اللجنة الجهوية للصفقات العمومية اما البلدية فقد احالت كافة الوثائق في ابانها.
- ملف الصفقة الخاص ببناء الجدار الواقي يعود بالنظر إلى الإدارة الجـــــهوية للتجهيز و الإسكان باعتبارها الجهة التي أعدت هذه الصفقة من الدراسات الى الإعلان عن طلب العروض إلى مراقبة الأشغال.
- ان هذا التأخير الحاصل ناتج عن التأخير في دورة المجلس البلدي الذي يصرح فيها بتنقيح ميزانية التنمية حيث عقدت بتاريخ 02 مارس 2021 عما وان كشف الحساب النهائي ورد بعد رأي اللجنة الجهوية للصفقات.

- ان قيام البلدية بإصلاح آلة تراكس ناتج عن صيانة معداتها وقد قامت البلدية بكافة الاجراءات الازمة وكذلك من مراسلة كافة الاطراف المعنية علما وان البلدية تقوم بالصيانة الدورية للمعدة (تغيير زيوت, فلتر هواء زيت) وقد رفضنا الإمضاء على الاستلام النهائي للمعدة إلا بعد توضيح المعطيات المطلوبة وان هذه الصيانة التي قامت بها البلدية تنطلق من مبدأ استغلال المصب النهائي للفضلات حيث تراكمت الاوساخ وكذلك عمليات الحرق مما ادى الى تخصيص اعتمادات لصيانة المصب حتى نتمكن من السيطرة على الوضعية وهو الحل الوحيد . كما افيد سيادتكم ان المصب النهائي مصب غير مراقب و لا تتوفر فيه ادنى شروط السلامة.

ختاما، نتوجه بالشكر إلى كافة أعضاء الفريق الرقابي لمحكمة المحاسبات لما قدمه من مجهود في سبيل توضيح العديد من الإجراءات و الإشارة إلى جملة الأخطـــــــاء و الإخلالات عند القيام بكافة عمليات التصرف الإداري و المالي خلال كامل سنة 2021 و ذلك للإستفادة منها و تلافيها في المستقبل.

تطاوين في 2022/12/23

رئيس البلدية